

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد آزور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وهي، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، وبلدي، هايتي.

أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم على الدعم الكامل من الجماعة الكاريبية، وبالتأكيد، من وفد بلدي. أؤيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن أسلحة الدمار الشامل هي أكبر تهديد لأمننا الجماعي. وفي ضوء ما تقدم، فإن الجماعة الكاريبية تلاحظ

بارتياح الجهود المبذولة والتقدم الكبير المحرز هذا العام في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتأمل الجماعة أن يبعث هذا المناخ الأمل في المستقبل. والمطلوب هو العمل من أجل إزالة، أو على الأقل خفض، أسلحة الدمار الشامل مع تنظيم الأسلحة التقليدية أيضا. ومن هذا المنطلق، ترحب الجماعة الكاريبية بالبيان المشترك الذي أصدره رئيسا الولايات المتحدة أواما، وروسيا ميديديف في لندن في نيسان/أبريل الماضي، الذي تعهدا فيه بأن دولتيهما ستعملان في سبيل نزع السلاح النووي بالبدء في خفض ترسانتهما.

وترحب الجماعة الكاريبية أيضا باجتماع قمة مجلس الأمن بشأن نزع السلاح المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191). فقد ألقى ذلك الاجتماع الضوء على الإرادة الواضحة للدول في المضي قدما باتجاه إيجاد حلول دائمة وعملية لهذه المسألة. وفضلا عن ذلك، تأمل الجماعة أن يسفر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ عن تهيئة مناخ سياسي مؤات للمجتمع الدولي وأن يمثل تقدما نحو عالم أكثر أمانا. ويجب أن تظل الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح وعدم الانتشار

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ما فتى انتشار الأسلحة التقليدية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدولي. وما زال هو سبب الصراعات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وللأسف، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم تتوقف عن التسبب في الموت لأسرنا. وما زال تنظيم هذه الأسلحة أولوية متقدمة لمنطقتنا، جديدة بأن يولي لها المجتمع الدولي اهتماما خاصا. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا دعوتها المجتمع الدولي إلى التفاوض بشأن معايير ملزمة قانونا لتجارة الأسلحة التقليدية بغية كفالة أن يقوم من ينخرطون في هذا النوع من التجارة بذلك وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وتواصل الجماعة الكاريبية استرعاء الانتباه إلى مسألة ذات أهمية قصوى للمنطقة، وهي الشحن العابر للنفائيات النووية والنفائيات السامة عبر مياه منطقتنا. واحتمال وقوع حادث يشكل تهديدا خطيرا لبيئة المنطقة واقتصادها. وستكون التكلفة البشرية وتلك المرتبطة بالمرافق الصحية لحادث من هذا القبيل فوق التصور. ولم تتوقف الجماعة الكاريبية ورابطة الدول الكاريبية عن الدعوة إلى الوقف التام لهذه الممارسة في مياه البحر الكاريبي بالكامل. ونواصل مطالبة البلدان التي تنتج هذه النفائيات النووية والنفائيات السامة بأن تنفذ فورا التدابير ذات الصلة، التي من شأنها إنهاء هذا النشاط. وتحث الجماعة الكاريبية البلدان المنخرطة في إنتاج هذه المواد النووية ونقلها على اعتماد تدابير تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي كيما يتواءم مع التدابير الأمنية بشأن نقل المواد المشعة، وبخاصة تلك التي اعتمدها المؤتمر العام السابع والأربعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٣.

وما برح المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يشكله احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في حوزة جهات من غير الدول. وبخصوص قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ستكتف الجماعة الكاريبية، جهودها

واستخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية - أهدافا للمجتمع الدولي.

إن الجماعة الكاريبية جزء من واحدة من المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية. وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في الجماعة على معاهدة ثلاثيولكو وصدقت عليها. وتم التوقيع على المعاهدة في المكسيك في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٧ وهي تجعل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولذلك، فإن مجموعتنا الإقليمية ما زالت وفيه لالتزامها بترع السلاح وعدم الانتشار. وفضلا عن ذلك، فإن تعددية الأطراف ما زالت، بالنسبة للجماعة الكاريبية، الخيار الوحيد الممكن لصون السلم والأمن الدوليين. والتحدي الرئيسي والعاجل الذي ينتظرنا هو كفالة فعالية آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف في جهودنا للتعامل مع قضيتي نزع السلاح وعدم الانتشار الصعبتين.

يمثل العنف المسلح مشكلة خطيرة لبلدان منطقتنا وعلى الصعيد الدولي أيضا. وخلال السنوات الأخيرة، دفع بلدي ثمنا باهظا في هذه المسألة. ومخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كبيرة أيضا. ويسهم الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة في ارتكاب الجرائم وفي زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا.

وعلى النحو المبين في سياق مبادرة إعلان حنيف بشأن العنف المسلح والتنمية لعام ٢٠٠٨، فإن هناك ما بين ٤٥ و ٨٠ مليون قطعة سلاح ناري متداولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنطقتنا تسجل أعلى معدلات جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة النارية في العالم. وتحدد الجماعة الكاريبية مرة أخرى التزامها بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى الحد من هذه الآفة.

الظروف المناسبة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهذا من شأنه تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر أساس في نظام منع الانتشار ونزع السلاح. ومن الأهمية بمكان تحقيق عالميتها دون تقييدها بأي استثناءات، لذا فإن الحل في قضايا منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن يتخذ نهجا متكاملا وشاملا. ومن هذا المنطلق، فإن مملكة البحرين تجدد المطالبة بالعمل الجاد لجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، ومطالبة إسرائيل بالانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي يطالب إسرائيل بوضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مما سيعزز الثقة المطلوبة لإيجاد العديد من الحلول للتحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط.

وقد رحبت مملكة البحرين بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي اتخذ في اجتماع قمة مجلس الأمن حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي (انظر S/PV.6191)، الذي تضمن في فقراته عناصر هامة يمكن البناء عليها لتحقيق المزيد من التقدم على صعيد نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، حيث أكد القرار على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح، وهو الأمر الذي يدعم السلام والأمن الدوليين ويعزز نظام عدم الانتشار ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

تولي مملكة البحرين أولوية كبرى لموضوع الأمن ومعايير السلامة النووية. ولهذا، فإن أي مشاريع أو برامج

لتعزيز التنفيذ الكامل لذلك القرار بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى. وفي هذا الصدد، تعول الجماعة على دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز قدرة الدول في منطقتنا، بتبادل أفضل الممارسات وعبر نقل التكنولوجيا، وبالتالي مساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها تماشيا مع ذلك القرار.

وستواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الإعراب عن استعدادها للعمل من أجل اعتماد آليات مشتركة ومواصلة المشاركة البناءة في المناقشات الدولية بهدف إحراز تقدم في برنامج نزع السلاح. وتدعو الجماعة الكاريبية مرة أخرى إلى احترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لترع السلاح وتشجع على تعزيز عالميتها وآليات تنفيذها والتحقق منها.

السيد المنصور (البحرين): بداية سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، واثقين من حكمتكم وقدرتكم على قيادة أعمال اللجنة بكل جدارة واقتدار. كما أود أن أعبر عن التقدير لسلفكم، السيد ماركو أنطونيو سوازو لإدارته الناجحة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة. كما أشكر سعادة السيد سيراغيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه المفصل. ويؤيد وفدي ما جاء في بيان ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

يشهد العالم اليوم عددا من الخطوات الإيجابية تجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وبالرغم من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا المجال في ظل الانتكاسات التي واجهت النظام الدولي لترع السلاح النووي ومنع الانتشار، إلا أن هذه التحديات والانتكاسات يجب ألا تكون عائقا أمام تحقيق عالم أكثر أمنا للجميع وتهيئة

السيد تيسيمبا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة مداولات اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والستين. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأن أؤكد لهم على تعاون وفد بلدي الكامل معهم. أحاط وفد بلدي علما بالبيان الاستهلاكي للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي كان شاملا في معالجة طائفة عريضة من القضايا.

ترحب إثيوبيا بالتقدم المحرز بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي دخلت حيز التنفيذ مؤخرا. ونحن مصممون على تعزيز العناصر الرئيسية للأمن الجماعي في أفريقيا. ووفد بلدي مقتنع بأن التقدم اللافت المحرز أثناء مناقشة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191)، سيمكن المجتمع الدولي من المضي قدما. ونحن على ثقة أيضا بأن الزخم الجديد في المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح العالمية سيجتذب الكثير من الدول لكي تسلك دربا مماثلا.

ما زالت توترات الصراع والحرب في أفريقيا، شأنها في ذلك شأن العديد من مناطق العالم، تهدد الأمن العالمي. ويرتبط خطر الإرهاب ارتباطا وثيقا بمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعتقد إثيوبيا، التي تقع في مركز هذه الآفة، أن التعاون الدولي أمر حيوي في الكفاح من أجل إحباط أنشطة الجماعات الإرهابية الدولية في منطقتنا. والإرهاب وشبح استخدام جهات غير مسؤولة لأسلحة من بينها الأسلحة البيولوجية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يجعلان دولنا عرضة للخطر إلى أقصى حد. ولا يبدو أن الحرب على الإرهاب في القرن الأفريقي والشراكة المنشودة من المجتمع الدولي تكافأ مع الطلب. والحالة التي نحن فيها تتطلب منا العمل على نحو موحد. وتدعو إثيوبيا

نووية يجب أن تكون ملتزمة بأعلى المعايير الدولية للضمانات والأمن والسلامة ورفع مستويات الأمان النووي، بما تقتضيه متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأسس المتعلقة بالأمان، بما تقتضيه متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأسس المتعلقة بالأمان، نظرا لما يمثله ذلك من ضمانة هامة وأساسية تعزز الثقة في المشاريع والبرامج النووية لتحقيق التقدم والتطور المطلوبين للدول التي تنشئ تطوير قدراتها التكنولوجية لتنمية بلدانها في المجالات الحيوية والأساسية المطلوبة في هذا المجال.

تمثل التكنولوجيا السلمية للطاقة النووية خيارا للعديد من الدول التي تبحث عن مختلف الوسائل المتقدمة لدفع مسيرتها التنموية. ومن هذا المنطلق، فإن مملكة البحرين تؤكد على الحق المشروع للدول في امتلاك هذه التكنولوجيا لاستخدامها في برامجها التنموية ولتنويع مصادر الطاقة لديها في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وبما يتوافق مع القانون الدولي. وتؤكد مملكة البحرين على أهمية إيجاد حل سلمي ودبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني من خلال المفاوضات المباشرة بين جميع الأطراف المعنية بهذا الموضوع وبما يحقق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ويحافظ على العلاقات الودية بين دول المنطقة.

إن مملكة البحرين، التي انضمت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتطلع اليوم إلى المساهمة الفعالة مع بقية الدول الأعضاء في العمل سويا لكل ما من شأنه توظيف الطاقة النووية لخدمة السلام والصحة والتنمية والرخاء للجميع وكذلك لتعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية.

جهوده على استئناف أعماله الفنية. وعندما يكون الشركاء في السلام قادرين على السعي إلى تحقيق أهداف كبيرة في مجالي نزع السلاح والأمن، فإنهم سيحدثون تغييرا ذا شأن.

تعمل إثيوبيا عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالنظر إلى الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة. وقد وضعت حكومة بلدي الإطار القانوني وأعدت الآليات المؤسسية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويعتقد وفد بلدي أن التهديد المثير للجزع الذي يشكله وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي الجماعات الإرهابية يتطلب اتخاذ إجراءات فورية من قبل المجتمع الدولي. وقد تفاقمت مشكلة انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا دون الإقليمية نتيجة عدم وجود حكومة مستقرة في دولة الصومال المجاورة لنا. وتمثل هذه المشكلة تحديا كبيرا لصون السلام والأمن الإقليميين. وبالنسبة لنا، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مدمرة بنفس درجة أسلحة الدمار الشامل. وتزويد الدول للجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول بهذه الأسلحة له تأثير مباشر على أمنفرادى الدول وعلى السلم والأمن الدوليين حقا.

مما يثلج صدورنا أن البحث عن حلول للتحديات الجسام التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه قد وضعها في جدول الأعمال الدولي الحالي. وتعمل حكومة بلدي في تعاون وثيق مع الشركاء في إطار المنطقة وخارجها على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتماشيا مع ذلك، اتخذت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تدابير لتحسين آليات التنسيق التي ستيسر تنفيذ برنامج العمل بسلسلة أكبر. وتحتاج هذه الأجهزة الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا دعما ماليا وتقنيا

إلى التقييد الصارم بعمليات حظر توريد الأسلحة المفروضة على البلدان التي تخوض حروبا.

وكما تحدد سياستنا الخارجية وسياستنا للأمن القومي، فإن حكومة بلدي تركز بصفة رئيسية على بناء اقتصاد حيوي وإنشاء نظام دفاعي قوي لتكون قادرين على بلوغ هدفنا المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع ديمقراطي. وتعتقد إثيوبيا أن السلام والأمن لا يمكن كفالتهما في العالم إلا عندما تكون جميع الدول قادرة على التمتع بنظام اقتصادي واجتماعي مستقر. وثمة توافق في الآراء على أن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام يكون من خلال الاستثمار في البشر وليس من خلال صنع أسلحة متطورة. وفي أمثلة كثيرة، نلاحظ الأرقام المرتفعة للإنفاق العسكري، في حين يعيش معظم الناس في منطقتنا من العالم في فقر مدقع. والعالم ينبغي ألا يلتزم الصمت حيال الزيادات في النفقات العسكرية التي لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال.

يعتقد وفد بلدي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر رئيسي في نزع السلاح النووي. وبينما نشهد من ناحية عقد اتفاقات بشأن خفض الأسلحة النووية، فإنه مما يدعو إلى قلقنا استمرار بعض الدول النووية في التمسك بنظريات للدفاع الوطني وإستراتيجيات أمن تستند إلى الأسلحة النووية. بل إن ما يثير الجزع أكثر هو احتمال استمرار التجارب النووية بغية تحسين هذه الأسلحة لتناسب التطبيق في السيناريوهات المختلفة للحرب. ويلاحظ وفد بلدي مع التقدير الاتفاق الأخير بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن الأسلحة النووية ما زالت تمثل الخطر الرئيسي على بقاء الجنس البشري، سواء بسبب الاستخدام العارض أو المتعمد لها. ونعتقد أن التخلص من الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدام تلك الأسلحة. ويحث وفد بلدي مؤتمر نزع السلاح على تركيز

لفكرة بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ومع هذا التفاؤل، فإن وفد بلادي يستذكر أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تمنع في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يشكل عائقاً أساسياً أمام تحقيق عالمية المعاهدة، ويوفر سبباً للدول الأخرى للسعي لحيازة الأسلحة النووية أو تصنيعها بدرجة غرض النظر والتهاون في التعامل مع الدول التي لم تنضم بعد للمعاهدة وترفض إخضاع منشآتها للتفتيش. إن هذه الحالة الإسرائيلية الفريدة من نوعها تبعث على القلق لكونها أيضاً العائق الرئيسي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية كما ورد في القرار الذي صدر مؤخراً عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GC(53)/RES/17)، الذي أعرب عن "القلق إزاء القدرات النووية الإسرائيلية" وطلب من إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة ذات الصلة وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

ومن البديهي أن تطالب الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالالتزام بنصوص المعاهدة ونظام الضمانات والبروتوكول الإضافي، وأن تعمل الدول الأطراف بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها، عن طريق المفاوضات والحوار البناء بدون المساس بالحقوق السيادية للدول الأطراف باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، وتدشيننا لمرحلة جديدة في تطوير العلاقات بين بلادي والوكالة الدولية، أعطى حضرة صاحب السمو أمير البلاد توجيهاته للحكومة لأجل بلورة استراتيجية وطنية متكاملة للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من منطلق اهتمام سموه وحرصه على تنويع مصادر الطاقة. كما قرر مجلس الوزراء في بلادي في شهر آذار/مارس الماضي تشكيل اللجنة الوطنية العليا للطاقة

وسياسياً من المجتمع الدولي ليتسنى لها تنفيذ برنامج العمل بفعالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حسام علي (مصر).

وختاماً، أود أن أدعو جميع الدول إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر والاستثمار في البشر وخفض الإنفاق على الأسلحة، لأن ذلك هو الطريق الصحيح نحو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام. كما تدعو إثيوبيا إلى اتخاذ وتنفيذ تدابير لتخليص العالم من التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد السيف (الكويت): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يهنئكم وأعضاء المكتب الموقر على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإننا لعلينا ثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه اللجنة الهامة بكل كفاءة واقتدار. كما يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للأمين العام ولجميع من أسهم في إعداد التقارير المعروضة علينا. ولا يفوتنا أن نشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه القيم الذي ألقاه في مستهل أعمال لجنتنا.

كما لاحظ السيد دوارتي، فإن السنة الجارية تصادف الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ١٣٧٨ (د-١٤) الذي دعا إلى نزع عام وكامل للسلاح، معتبراً ذلك هدفاً من أهداف الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي لم يتحقق مع الأسف حتى الآن. ومما يبعث على الأسى أن حجم الإنفاق العسكري في تصاعد ويتزامن مع تزايد الأزمات التي تتيح بالعالم، وآخرها الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصادات الدول والأفراد.

لقد تفاعل المجتمع الدولي مؤخراً بعقد مؤتمر قمة مجلس الأمن حول نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر S/PV.6191) الذي ما كان لينعقد إلا بوجود دعم وتقبل

أن قضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يجب أن تكون على رأس جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي.

السيد با عمر (عمان): بداية، يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال أعمال الدورة الـ (٦٤) للجمعية العامة. وإننا على ثقة بأن حكمتكم وحسن إدارتكم لها سيفضي بها إلى الخروج بنتائج ملموسة، مؤكداً لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاز ذلك. كما لا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ويعرب وفد بلادي عن شكره العميق للرئيس السابق للجنة وأعضاء المكتب على الدور الذي قاموا به خلال فترة ولايتهم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل، ونشتمن عالياً الدور الذي يقوم به من أجل تعزيز فعالية آليات نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيلقيه الممثل الدائم للسودان باسم المجموعة العربية.

إن حالة الركود التي تلف قضايا نزع السلاح، وانعدام التفاوض بين الدول الأعضاء في حلحلة المواقف، يثيران قدراً كبيراً من الريبة والشكوك حول آلية تعددية الأطراف التي ما زالت تراوح مكانها منذ زمن. وهذا بطبيعة الحال يتطلب من الدول الأعضاء الإرادة السياسية الشجاعة للعبور بتزع السلاح وخاصة السلاح النووي إلى بر الأمان، وهو مطلب وهدف رئيسي من أجل دفع هذا الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين.

ونؤكد هنا، بشكل خاص، على مسألة الإرادة السياسية للدول، بعيداً عن المعايير مزدوجة، وذلك نظراً

النووية برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء، وفقاً لتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية الصديقة، يرحب وفد بلادي بالمحادثات التي تمت مؤخراً في جنيف بين إيران ودول مجموعة (٥+١). كما يعيد التأكيد على ضرورة أن يكون الحل الدبلوماسي أساساً لأي توجه مستقبلي حيال ذلك البرنامج. كما يشجع وفد بلادي جمهورية إيران الإسلامية على الاستمرار في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ جميع البنود ذات العلاقة بمتطلبات الوكالة والقرارات الدولية ذات الصلة، حفاظاً على أمن واستقرار الخليج العربي وتدعياً لاستقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب، يرحب وفد بلادي بالجلسة المفتوحة التي عقدتها اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الهادف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. وقدمت بلادي تقريرها الوطني في عام ٢٠٠٥ الذي يوضح الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام هذا القرار الهام. كما تأمل بلادي أن تعزز اللجنة المعنية عملها الهام في مجال عدم الانتشار، بالتنسيق مع المنظمات والوكالات المعنية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، يولي وفد بلادي أهمية كبرى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٠ بنيويورك. كما يرى بأن ذلك المؤتمر هو الإطار الرسمي لإنشاء الالتزامات القانونية على الدول الأطراف في المعاهدة الذي يجب أن يحدد الشواغل المتعلقة بعدم الانتشار في المستقبل القريب. كما أن وفد بلادي يرى

التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام في المنطقة سينعكس على العالم بأسره، وعلى السلم والأمن الدوليين.

وعليه، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية وجدير بإيلاء المجتمع الدولي الدعم والمساندة له لتحقيقه وتنفيذه. وإذ تدعم بلادي هذا المقترح، فإنها تدعو لإسرائيل إلى الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل، وفقا لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تنفيذاً للصفقة التي تمت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديداتها وشملت اتخاذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي ربط بشكل موضوعي بين تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى من جهة وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من جهة أخرى، وانضمام إسرائيل إليها. إلا أننا مع الأسف لم نر تقدماً في هذا الإطار حتى يومنا هذا.

وفي هذا الإطار، فإن حكومة سلطنة عُمان تعرب عن أملها في أن يكمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠١٠ هنا في نيويورك، بالنجاح، وأن يحقق الأهداف والالتزامات التي تم الاتفاق عليها سابقاً، ليؤكد بذلك على مصداقية الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتطبيق القرار المتعلق بالشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه.

وترحب حكومة بلادي باستمرار التعاون القائم بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول الخمس الدائمة العضوية زائد ألمانيا حول الملف النووي الإيراني. وتؤكد على أهمية حل هذا الملف بالوسائل

للفشل المستمر، خلال السنوات الماضية، في الوصول إلى توافق في الآراء حول العديد من قضايا نزع السلاح.

إن عدم إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية طيلة العقود الثلاثة الماضية جعل بعض الدول تسعى لامتلاك هذا النوع من الأسلحة الفتاكة بذريعة حماية استقلالها وأمنها الوطني. ومرد هذا المسعى يعود إلى عدم توصل القوى الكبرى إلى صيغ أو اتفاقات تعطي مؤشرات جادة على مصداقية توجهاتها، وأملنا أن تكون دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، التي أعلنها أثناء زيارته لبولندا في النصف الأول من هذا العام، بداية لحقبة جديدة يتحقق فيها إنجاز إخلاء العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومعاهدات الحد من هذه الأسلحة وخفضها.

وبالرغم من مضي أكثر من ٤٠ عاماً على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال هناك بعض الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة. وهذا يعني وجود خلل كبير في نظام عدم الانتشار. وعليه، فإن بلادي تدعو هذه الدول مجدداً إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة والانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت ممكن وبدون إبطاء.

وفي ذات الوقت، تؤكد حكومة بلادي على الحق المشروع لجميع الدول، بدون استثناء، في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً لأحكام المعاهدة مع مراعاة المعايير والضوابط الدولية من خلال نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن السلطنة، إذ تعيد مجدداً دعوتها إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، شأنها في ذلك شأن جميع الدول العربية، فإنها على يقين بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على إيجاد بيئة إيجابية للتعاون بين دول المنطقة والحد من سباق

والطرق السلمية والدبلوماسية، آمليين أن تكفل هذه الجهود بالتوصل إلى اتفاق يحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويحدد مخاوف بعض الدول حول برنامج إيران النووي.

ويؤكد وفد بلادي على التزامه التام ببرنامج العمل لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، حيث سنت السلطنة العديد من القوانين واللوائح لمكافحة هذه الظاهرة منذ زمن طويل.

وفي الختام، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من خلال المعاهدات والاتفاقيات كافة ذات الصلة بترع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، آمليين أن تسهم مداولات اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم في تحقيق تطلعات شعوب العالم كافة للأمن والسلم والاستقرار.

وتعتقد نيكاراغوا أن هناك علاقة لا يمكن إنكارها بين نزع السلاح والتنمية. فلو تمت إعادة تخصيص مجرد جزء صغير من الزيادة في التسليح للمساعدة الإنمائية، لتمكنت غالبية بلدان الجنوب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبدو أن البلدان المنتجة للأسلحة تعتقد أن بيع هذه الأسلحة أهم من القضاء على الجوع والفقر أو الاستثمار في التعليم أو الصحة أو إنقاذ الأرواح. وبتحويل هذه الموارد، ستفي بلدان الشمال بالالتزام المتعلق بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن إدارة الأموال المترتبة على نزع السلاح من جانب مؤسسات تابعة للأمم المتحدة.

وكما قلنا في العديد من المناسبات، وكما ذكر بذلك القائد دانييل أورتيغا، رئيس نيكاراغوا، خلال المناقشة العامة في الدورة الثانية والستين، فإن "أفضل مسار للبشرية هو أن تختفي الأسلحة تماما" (A/62/PV.4، الصفحة ٢٥). وقد قال رئيسنا ذلك لأن وجود هذه الأسلحة يرتبط بإمكانية استخدامها على نحو مآذون أو غير مآذون به. ولن يكون استخدامها مبررا في الحالتين، مثلما لم يكن هناك مبرر للحالتين الوحيدتين لاستخدام الأسلحة النووية ضد المدنيين في نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أن هناك احتمال لوقوع حوادث، وإنتاج أو استخدام الأسلحة من لدن أطراف فاعلة غير مآذون لها، ولخطر التعرض لهجمات إرهابية.

ووفقاً لمعلومات الأمم المتحدة، هناك ٢٣ ٠٠٠ سلاح نووي، تكفي للقضاء على أي حياة على الأرض. وبعد تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير

السيدة ماريا روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا)

(تكلمت بالإسبانية): أقدر إتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب اللجنة الأولى. ويشرفني أن أهنيء السفير خوسي لويس كانسيلا، ممثل جمهورية أوروغواي الشقيقة، على انتخابه لرؤس أعمالنا. كما أود أن أهنيء أعضاء المكتب الآخرين مؤكدة لهم كامل تعاون وفد نيكاراغوا أثناء الاضطلاع بأعمال اللجنة. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة ريو.

يتمثل أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة، بل ولشعوب العالم، في تحقيق نزع السلاح. ويكمن هدف المادة ٢٦ من الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسليح. غير أن النفقات العسكرية العالمية تتزايد باستمرار. ففي عام ٢٠٠٨، الذي شهد بداية أسوأ ركود تعاني منه الإنسانية منذ

بليندابا في أفريقيا حيزّ النفاذ. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التفاوض بشأن إبرام معاهدة عالمية غير مشروطة من شأنها أن توفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً.

وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو باستعمالها لا تزال ذات أهمية كبرى في مجال نزع السلاح النووي. فهي تنص بوضوح على أن من واجب الدول قانوناً، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، أن تجري وتختتم بحسن نية مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه وفي أسرع وقت ممكن.

وتناشد نيكاراغوا تلك الدول، ولا سيما البلدان الوارد ذكرها في المرفق ٢، التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو تنضم إليها بعد، أن تفعل ذلك.

وتعلق نيكاراغوا أهمية كبرى على مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال قائماً على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم. والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ترتبط بالجريمة الدولية المنظمة، والصراعات الداخلية، وجماعات الإرهابيين، ومهربي المخدرات. وهذه ظواهر تهدد الحياة وكرامة الإنسان والاستقرار في جميع الدول. وضحايا هذه الأسلحة هم على الدوام تقريباً من المواطنين المدنيين الأبرياء.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عالمية يتطلب حلها التزامات عالمية بمشاركة أطراف وطنية ودولية وجميع قطاعات المجتمع. وفي عام ٢٠٠٠، وقعت نيكاراغوا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وصدقت عليها، كما وقعت على البروتوكولات الإضافية. ووقعت كذلك على اتفاقية

مسمى في عام ١٩٩٥، وبعد اتخاذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط واعتماد التدابير الـ ١٣ العملية في المؤتمر الاستعراضي، ظهرت بارقة أمل بشأن نزع السلاح النووي. بيد أن عدم امتثال والتزام بعض الدول النووية قوّض الإرادة السياسية للدول التي رغبت في الوفاء بالتزاماتها.

ومن الملحّ أن تضطلع الدول النووية الرئيسية بأنشطة جديدة وبأن تجري حواراً لإحراز نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، بمرونة وإرادة سياسية. ولا يسعنا إلا أن نذكر بإحدى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وهي: حق جميع الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع ما يرافق هذا الحق، بطبيعة الحال، من احترام للضمانات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية المسؤولة عن ذلك. والأحداث الأخيرة التي يمكننا أن نعتبرها مشجعة في مجال نزع السلاح النووي تشمل المفاوضات الجارية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الترسانات النووية.

وفي ما يتعلق بمؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن مؤخراً وحضره رؤساء الدول أو الحكومات (انظر S/PV.6191)، لا بد من أن نذكر أيضاً بأنه ينبغي إيلاء الأولوية لقرارات الجمعية العامة، التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢. ويمدونا الأمل ألا تظل هذه المبادرات حبراً على ورق، بل وأن تترجم إلى عمل ملموس.

ونيكاراغوا، بوصفها موقعة على معاهدة تلاتيلولكو، تجبذ توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتشمل مناطق أخرى. وفي ذلك الصدد، نؤيد الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرارات الجمعية العامة. ونرحب بدخول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومعاهدة

حينئذٍ أُطيح بالرئيس الوطني هوزي سانتوس زيلايا وقُفعت ثورة البطل بنجامين زيليدون. ونص الحكم على إنشاء قاعدة بحرية على أراض نيكاراغوا، تمثيلاً مع معاهدة وقعتها حكومة الاستعمار - وهددت الولايات المتحدة الأمن الوطني للسلفادور. ومن قبيل السخرية أن هذا الحكم قام على ما كان يسمى بقرار لودج من مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، الذي أظهر هواجس الحكومة حيال أن موانئ الدول الأمريكية كانت تديرها شركات تقيم علاقات مع حكومات أجنبية، الأمر الذي يمكن أن يشكل خطراً على الاتصالات العائدة للولايات المتحدة. ومن الطبيعي أن الحكومة الدمية في بلدي آنذاك لم تقبل ذلك الحكم.

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تغير بعد سياستها الاستعمارية. فهي تدعو إلى نزع السلاح النووي لكنها تظل تنشئ قواعد عسكرية جديدة على أراضي أمريكا اللاتينية. ونود أن نعرب عن رفضنا الكامل لإنشاء هذه القواعد العسكرية. فهي تهدد بتقويض سيادة جميع بلدان القارة الأمريكية وسلامتها الإقليمية، وتؤدي إلى تكديس الأسلحة وتعرض السلم والأمن الإقليميين للخطر. وهي تهيئ كذلك ظروفًا مقلقة من قبيل التسبب بالتلوث وتدمير البيئة في البلدان التي تنشأ فيها القواعد، وبالتأكيد أمن الأرض. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة كوبا في مطالبتهما بتفكيك وإزالة قاعدة غوانتانامو البحرية، التي تقوم على أرض محتلة على نحو غير قانوني ضد إرادة الشعب الكوبي.

السيدة فوماتشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى من بادروا بتهنئة السفير كانسيلا على توليه رئاسة اللجنة الأولى وأؤكد له ولبقية أعضاء المكتب دعم وفدي الكامل له وتعاوني تحت قيادته المقتدرة طيلة فترة هذه الدورة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد تأييداً كاملاً البيانين

البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة لعام ١٩٩٧.

وفي ما يتعلق باقتراح نيكاراغوا بشأن نظام أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل، شهدنا اعتماد مشروع أمريكا الوسطى لتحديد الأسلحة الصغيرة. وتستضيف نيكاراغوا وحدة التنفيذ الإقليمية. وهذا المشروع هو جهد حكومي دولي ذو ولاية لتعزيز الرقابة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإقليمي. ويجري حالياً العمل على تقييم تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتأكيد إقليمي، وعلى وضع خطط لتحديد الأسلحة ومنع العنف المسلح في نيكاراغوا. وأجرت نيكاراغوا تحديداً لتشريعاتها المحلية في مجال تحديد الأسلحة وتسجيل الأسلحة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، جرى تدمير قرابة ١٣ ٠٠٠ قطعة سلاح كانت الشرطة الوطنية قد صادرتها.

ومدونة قواعد السلوك العائدة لدول أمريكا الوسطى بشأن نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتعلقة بها هي مبادرة أخرى من نيكاراغوا وآلية وقائية تعزز المبادئ والمبادئ التوجيهية وأوجه السلوك التي تيسر التعاون بغية أن تتصف أعمال النقل الدولية للأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتعلقة بها بالشفافية وتخضع للإشراف والمراقبة.

وفي عام ١٩١٧، أصدرت محكمة العدل في أمريكا الوسطى - وهي المحكمة الدائمة الأولى للقانون الدولي في التاريخ والمحكمة الدولية الأولى لحقوق الإنسان - حكماً بشأن دعوى رفعتها السلفادور ضد بلدي، نيكاراغوا، وجاء الحكم لصالح السلفادور التي كانت تحكمها حكومة فرضها الاحتلال العسكري من جانب حكومة الولايات المتحدة.

بمبادئ وأهداف الأركان الثلاثة وإظهار التزامات سياسية أكبر وبذل جهود جماعية لالتماس حلول لمسائل نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وتطلع قدما إلى خاتمة تكلل بالنجاح.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الركيزة الأخرى لعدم الانتشار النووي، ما برحت أداة هامة في النهوض بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي ذلك الصدد، تعتبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الإعلان النهائي، الذي صدر بمناسبة المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي انعقد في نيويورك في يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التزاما راسخا قطعته المجتمع الدولي للإسراع في عملية التنفيذ بغية تعزيز بدء نفاذ المعاهدة في أقرب موعد ممكن، مما يخلص العالم من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم يمثل مساهمة فعالة في تعزيز نزع السلاح النووي العالمي وأنظمة عدم الانتشار وتحسين السلم والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي. تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ومناطق أخرى إقليمية خالية من الأسلحة النووية يدعم نظام معاهدة عدم الانتشار النووي أيضا. ولذلك نود أن نبرز أهمية تقييد الدول الحائزة للأسلحة النووية بمختلف هذه المناطق، بما فيها، على وجه الخصوص، الانضمام إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

إن الذخائر العنقودية تشكل شاغلا مباشرا كبيرا لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ونؤيد تأييدا كاملا الهدف المتمثل في القضاء المبرم على الذخائر العنقودية التي تحدث جراحا مفرطة وتترك آثارا عشوائية، لا سيما على السكان

الذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وميانمار بالنيابة عن رابطة دول جنوب شرقي آسيا.

ومن دواعي سرور وفدي أن يسهم في هذه المناقشة العامة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي وأن يؤكد مجددا التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجهود العالمية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح. ولا بد من أن يكون نزع السلاح العام والكامل هدفنا النهائي. وفي هذا السياق، تعقد هذه الدورة في وقت تتاح فيه فرصة كبيرة لمواصلة التقدم نحو نزع السلاح ونحو عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اختتمت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، المزمع عقده في عام ٢٠١٠، أعمالها بنجاح باعتمادها جدول الأعمال والقرارات الإجرائية للمؤتمر الاستعراضي، مما أرسى أساسا هاما لمؤتمر ناجح. ففي أيار/مايو، تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمله بعد عقد من الجمود. وبالمثل، توصلت هيئة نزع السلاح إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال لفترة تمتد ثلاث سنوات. وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخرا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191)، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي يتناول مسألة الأسلحة النووية.

كذلك تشكل أسلحة الدمار الشامل أكبر تهديد للبشرية. وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن الضمان المطلق والموثوق للغاية لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يكمن في القضاء التام على الأسلحة النووية. ومن هنا، تمثل معاهدة عدم الانتشار صكاً رئيسياً في الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية وأساساً جوهريا لمتابعة نزع السلاح النووي. لذلك، فإن المؤتمر الاستعراضي الوشيك لعام ٢٠١٠، سيمثل فرصة هامة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لقطع التزام متجدد

المتمثل في تحقيق عالم ينعم فيه الجميع بدرجة أكبر من السلام والأمن.

السيد ستارشيفتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):

بالنيابة عن وفد صربيا، أود أن أهنيئ سعادة السيد خوزيه لويس كانسيلا، ممثل أوروغواي، على انتخابه لمنصب رئيس اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أهنيئ نائبي الرئيس والمقرر على انتخابهم. وأتمنى لهم جميعا كل النجاح في عملهم الهام.

تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، سأنتقل إلى بعض النقاط ذات الأولوية من وجهة نظر صربيا، وسأتكلم عن بعض الأنشطة التي تقوم بها في ما يتصل بشتى المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا.

وتنشاطر الرأي القائل بأن من بين التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين تلك المخاطر الناشئة عن انتشار الأسلحة النووية وتزايد خطر حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، خاصة المجموعات الإرهابية والأفراد، على هذه الأنواع من الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191)، الذي أكد مجددا على ضرورة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي لضمان تنفيذه تنفيذا فعالا.

لقد انضمت صربيا إلى جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح والحد من الأسلحة، وهي ملتزمة بالتنفيذ الكامل والثابت للالتزامات التي قطعتها. وعلاوة على ذلك، وبغية المساهمة الكاملة في أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة، قدم وفدي في شهر نيسان/أبريل الماضي ترشيحه لعضوية مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونعتقد أن التقدم الذي أحرز في عمل المؤتمر هذا العام قد ييسر أيضا بدء المناقشة بشأن توسيع عضويته،

المدينين. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوصفها من البلدان الأشد تضررا بالذخائر العنقودية، تعلق أهمية كبيرة جدا على اتفاقية الذخائر العنقودية ومساهمتها في حماية المدنيين والتصدي للأثر الإنساني لأدوات القتل الصامتة هذه. ونؤيد بقوة عملية أوسلو منذ قيامها، من ليما إلى مؤتمر دبلن الدبلوماسي الذي أفضى إلى التوقيع على الاتفاقية في أوسلو، النرويج، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومنذ أوسلو ما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعمل بهمة للقيام بكل الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وسنظل نؤيد الاتفاقية بفعالية ونسهم بأقصى قدر ممكن في جميع المبادرات التي تعزز بدء سريان الاتفاقية في وقت مبكر وتنفيذها الكامل والفعال.

ومن هذا المنظور، أعلنت حكومة لاو في حفل التوقيع في أوسلو عرضها لاستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ومن الجدير ذكره أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأيرلندا سوف تقدمان إلى اللجنة الأولى في هذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة مشروع قرار بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، سنكون ممتنين لدعم الوفود لمشروع القرار هذا.

وفي الختام، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد أنه لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار لا بد من أن تتوفر للدول الإرادة السياسية القوية والمرونة للتغلب على العقبات والصمود أمام التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي. لذلك، نأمل من اللجنة الأولى، وهي منتدى هام للأمم المتحدة للتداول بشأن مسائل نزع السلاح وبرنامج للأمن دولي، أن تكون فعالة في التصدي لتهديدات السلم والأمن الدوليين. ونعتقد بقوة أنه بفضل التضامن الكبير سنتمكن من تحقيق الهدف المشترك

وتتعاون صربيا بفعالية كبيرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال المؤتمر العام الثالث والخمسين للوكالة، المعقود في فيينا، تم التوقيع على اتفاق من جانب الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينص على تخصيص مبلغ ١٤ مليون دولار لمشروع وقف التشغيل النووي لمعهد فينسا للعلوم النووية في صربيا، المتعلق بنقل الوقود النووي المستخدم من المعهد نظرا لأنه يشكل تهديدا إيكولوجيا محتملا.

وتولي صربيا أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي آب/أغسطس الماضي، اعتمد برلمان صربيا قانونا جديدا بشأن تنفيذ تلك الاتفاقية وصدق على اتفاق الامتيازات والحصانات لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجري تطوير التعاون مع تلك المنظمة ودولها الأعضاء في مجالات عديدة، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم حلقات دراسية دولية بشأن المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، وبتدريب موظفي المعاهد الصربية في ميدان علم السموم. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يعتمد البرلمان الصربي قريبا قانونا لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، وهو يمثل أحد الصكوك الرئيسية في إطار الآلية الوطنية لمنع انتشار هذا النوع من الأسلحة. كما يجري حاليا تنفيذ الإجراءات لإلغاء التحفظ على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

وفي ضوء أهمية التصدي للتحديات الأمنية الجديدة، بدأت صربيا، بالتعاون مع بلدان أخرى في البلقان الغربية، بتنفيذ برنامج مكافحة الأعمال الإرهابية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. ونحن على استعداد للمساهمة الكاملة في ذلك الجهد من خلال توفير قدراتنا وخبراتنا، غير أن نجاح هذا البرنامج سيتوقف إلى حد كبير على تقديم المساعدة،

مما يمكن الدول التي تقدمت بطلبات من أن تصبح أعضاء في المؤتمر قريبا.

ويؤيد وفدي الالتزامات والأنشطة المحددة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية الرامية إلى اتخاذ تدابير وأدوات فعالة تعزز في الأجل الطويل النظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ووفقا لذلك، نعلق أهمية كبيرة على الوفاء بالالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك تقديم تقارير سنوية عن الأنشطة الرامية إلى تنفيذه.

وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تلتزم صربيا التزاما كاملا بالتنفيذ المستمر للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد اتخذنا تدابير شاملة على المستوى الوطني لتنفيذ المعاهدة. وتعتبر صربيا الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار فرصة لإحراز تقدم بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة: عدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونزع السلاح النووي. إننا نرحب بنتائج أعمال اللجنة التحضيرية التي نعتقد أنها تشكل أساسا قويا لتحقيق النجاح في المؤتمر.

وخلال الزيارة التي قام بها إلى بلدي السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تموز/يوليه الماضي، تم التوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاقنا للضمانات مع الوكالة، وبذلك أكملنا تنفيذ التزاماتنا ضمن الإطار القانوني للمعاهدة. وزيادة على ذلك، اعتمدت صربيا قانونا للحماية من الإشعاع المؤين والأمن النووي، وهو ينص على إنشاء وكالة تنظيمية مستقلة للحماية من الإشعاع المؤين وللأمن النووي ووضع تدابير معيارية لحماية حياة وصحة الناس، بالإضافة إلى الحماية البيئية من الآثار الضارة للإشعاع المؤين.

تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع المزدوجة الاستخدام وعززنا تدابير مراقبة الحدود والجمارك. وكإحدى الدول الـ ٤٠ التي قدمت للأمين العام خلال المهلة المحددة التقارير عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١ لعام ٢٠٠٦، ترحب صربيا بالتقدم المحرز في عمل فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني ببدء المفاوضات بشأن الأعمال التحضيرية لعقد معاهدة لتجارة الأسلحة واعتمادها في آخر المطاف.

وأود أن أختتم بياني بلفت انتباه اللجنة إلى الأخطار الأمنية الجديدة في منطقتنا الناجمة عن تشكيل قوة كوسوفو الأمنية غير القانونية. فتشكيل القوة يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويشكل تهديدا للأمن القومي لصربيا، وكذلك، للسلام والأمن الإقليميين. ونظرا لرمزية قوة كوسوفو الأمنية باعتبارها من صفات الدولة، فإنها تنتهك قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يحكم مركز كوسوفو في الوقت الحاضر.

ومن وجهة نظر عسكرية وأمنية، فإن التهديد ليس كبيرا في هذه المرحلة، ولكنه قابل أن يصبح كذلك، لأن المقصود هو أن تصبح القوة نواة للقوات المسلحة لكوسوفو المستقلة. هذا إلى جانب كونها عاملا مساعدا على إثارة عدم الثقة والخوف والقلق الأمني لغير الألبان، ومن شأنها أن تكون حافزا لتزويجهم من المقاطعة. أخيرا وليس آخرا، فإن تشكيل القوة يرقى إلى عملية إعادة تسليح مستمرة للمقاطعة الجنوبية لصربيا، مما يتناقض مع سياسة نزع السلاح المعلنة من جانب صربيا منذ عام ١٩٩٩، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية):

اسمحوا لي أن أهنئ السفير كانسيليا على انتخابه لرئاسة اللجنة وأن أتمنى النجاح له ولكل أعضاء المكتب. إننا على

بما في ذلك المساعدة المالية، من جانب الاتحاد الأوروبي، وغيره من الدول المهتمة وأصحاب المصلحة.

وتدعم صربيا جميع أنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى تأمين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تمثل إحدى الركائز الرئيسية للنظام الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وصربيا عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها في ميدان نزع السلاح. ولهذا الغاية نعمل على تنفيذ الالتزامات المتبقية في إطار اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد ونعتقد أننا، بمساعدة المانحين الدوليين، سنتمكن بحلول نهاية العام من بلوغ هدفنا المتمثل في إزالة الألغام من منطقة الحدود مع كرواتيا وأنا سنبدأ عام ٢٠١٠ وأراضينا خالية من الألغام المضادة للأفراد.

وتواصل صربيا مع شركائها الآخرين تنفيذ الاتفاق المتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي - المادة الرابعة، المرفق ١ (باء) من اتفاق دايتون للسلام - وقد ساهمنا في رفع المستوى النوعي للتنفيذ من خلال المشاريع الجديدة التي نفذناها. وتواجه أطراف الاتفاق تحديا جديدا، وهو مواصلة عملية نقل ملكية الاتفاق بمساعدة الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن تتناول الأطراف موضوع ملكية الاتفاق في وقت مبكر بشكل معقول، بالرغم من أننا قد نكون بحاجة إلى مساعدة الممثل الشخصي لبعض الوقت.

ومن أجل تحسين التشريعات والإجراءات في ميدان مراقبة تصدير الأسلحة، قدمت صربيا طلبا لتنظيم عضويتها في ترتيب واسينار، كما أنها تنوي أن تتقدم قريبا بطلب للانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية.

وصربيا عاقدة العزم أيضا على الإسهام الكامل في مكافحة الإرهاب الدولي. فقد وضعنا نظاما فعالا لمراقبة

بلدي، مع جميع البلدان الأخرى في آسيا الوسطى والأمم المتحدة، جهودا كبيرة لصون السلام في المنطقة ولدء التهديدات. وافتتح في أشغبات، وهذا الهدف نصب العينين، مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ويضطلع بالتنسيق فيما يتعلق بالمشاكل الإقليمية ويرصدها ويعزز الإجراءات الجماعية لتحقيق الحل الناجح لهذه المسائل.

واتخذت دول آسيا الوسطى قرارات بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وسيعقد مؤتمرها الأول هذا الشهر في أشغبات. هذه هي خطوات عملية لتعزيز السلام. لقد انضمت تركمانستان إلى أغلبية اتفاقيات نزع السلاح ووفت على نحو كامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا للألغام البرية المضادة للأفراد.

لقد كدست أسلحة بأعداد كبيرة في منطقتنا، وثمة قواعد عسكرية. بعبارة أخرى، الترسانة العسكرية ليست في تناقص. ثمة تهديد مستمر للمنطقة وهو الاتجار بالمخدرات، وحقبة تواجد جماعات على الأراضي المتاخمة وفي بلدان تشترك حدودها مباشرة مع حدود دولتين نوويتين. ونرى أن التدابير المتخذة غير كافية، وثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات جديدة، ومبادرات جديدة، وإجراءات حقيقية في هذا المجال. هنا نشاطر كازاخستان وجوه قلقها فيما يتعلق بخطر انتشار الأسلحة النووية وبخطر وقوعها في أيدي المنظمات الإرهابية. ونؤيد فكرة إنشاء بنك وقود نووي دولي تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤيد اقتراح كازاخستان بإعلان ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لعالم خال من الأسلحة النووية.

ونؤيد تثبيت استقرار الحالة في أفغانستان. وندعم الكفاح العالمي ضد الإرهاب بتقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان لإحلال السلام والوفاق في البلد. وبلدنا يساعد أفغانستان بإرسال المساعدة الإنسانية وتوفير الكهرباء وإنعاش

ثقة بأن خبراته ومهاراته التنظيمية ستضمن لعمل اللجنة قدرا كبيرا من الفعالية. ويود وفد بلدي أن يؤكد له على استعدادنا للتعاون معه. ويؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن آسيا الوسطى من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية والمعادن والطاقة والموارد البشرية وغيرها. وتقع في المنطقة خمس دول مستقلة تتطور اقتصاداتها على نحو إيجابي. ويعيش في المنطقة أكثر من ٦٠ مليون فرد ينشدون العيش والعمل في ظل السلام والأمن. وذلك شرط أساسي للتنمية المستقرة والمستدامة وللتعاون الدولي. وأهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية الجغرافية الاستراتيجية والجغرافية السياسية آخذة في التعاضم باستمرار. فموقعها الجغرافي في نقطة تقاطع طرق يجعلها حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا، ويضفي عليها أهمية بالغة بسبب توفر موارد هائلة من الطاقة التي تنقل إلى بلدان أوروبا وآسيا، وأماكن أخرى.

غير أن الوضع في العالم المعاصر لم يصبح أكثر أمنا. فالتهديدات التي يثيرها الإرهاب الدولي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتغير المناخ في تصاعد مستمر، ومن شأنها أن تؤثر بشكل خطير على نظام الأمن الدولي. إن قضايا السلام والأمن، بما في ذلك نزع السلاح، تصدر أولويات السياسة الخارجية لتركمانستان. وبلدنا يولي اهتماما كبيرا لتعزيز آليات الأمن الإقليمي، ومساعدة المجتمع الدولي في جهوده لصون وتعزيز نظام الأمن العالمي ومنع وإزالة تهديد التفاعلات الناشئة.

والأمن بمعناه الأوسع لا يمكن أن توفره جهود أي بلد على نحو انفرادي. عن طريق التفاعل والجهود الجماعية يمكننا أن نتصدى للتهديدات والتحديات. وأحد البنود الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال العالمي لا يزال نزع السلاح والحد من جميع أسلحة الدمار الشامل. ويذلل

تؤدي هذه اللجنة دورا هاما جدا في السعي إلى حلول للتحديات التي تواجه الأمن الجماعي في عالم اليوم. ونهاية الحرب الباردة خفضت تخفيضا كبيرا الاستقطاب العالمي، ولكن نواصل مواجهة أخطار وآثار الانتشار النووي والصراع العنيف. وجهودنا من أجل بناء عالم أفضل ينبغي أن تستلهم رؤية مشتركة والتزاما بالعدالة والإنصاف والتقدم والسلام. وينبغي أن تركز هذه الجهود أيضا على النهوض بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وعلى الحد من الصراع وتعميق التفاهم والاحترام المتبادل. وتناصر أوغندا عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكل، أكثر من أي وقت مضى، تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين. ونحن على اقتناع بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية للجهود الدولية لاحتواء التهديد من الأسلحة النووية وهي توفر إطارا لتزع السلاح النووي.

وما دامت بعض البلدان تمتلك أسلحة نووية ستبقى بلدان أخرى تتطلع إلى الحصول عليها بوصفها تديبرا رادعا. ولا شك في أن ذلك يؤدي إلى سباق للتسلح يزيد من إمكان الانتشار. من الضروري التركيز على جميع هذه الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، أي عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ينبغي أن تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قادرة على تسخير التكنولوجيا النووية لنطاق كبير من الاستخدام في الأغراض السلمية. ونحن على اقتناع بأن استخدام التكنولوجيا النووية في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، يمكن أن يساعد في التغلب على الأزمة الراهنة في الطاقة، ما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

إن مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191) شكل فصلا جديداً في جهود

الاقتصاد وبناء المواقع للمشاريع الإنسانية والاجتماعية. وفي هذه السنة وحدها بني مستشفى ومدرسة، وزُودا بجميع المعدات الضرورية.

ونعتقد أيضا بأن المشكلة الأفغانية لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية وحدها. إن هذه المسألة يجب أن تكون مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة. نعتقد أيضا بأنه لتثبيت استقرار الحالة في أفغانستان ثمة حاجة إلى مجموعة من التدابير الفعالة للتصدي للالتجار غير المشروع بالمخدرات. خلال المناقشة العامة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة (انظر A/64/PV.3) طرح رئيس تركمانستان فكرة الدعوة إلى أن يعقد، برعاية الأمم المتحدة، مؤتمر دولي معني بتزع السلاح في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. ولا شك في أهمية هذه المسألة، ومن اللازم اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا المجال. وفي هذا الصدد نقترح تأييد هذه الفكرة والشروع في تنفيذها.

وتقترح تركمانستان أن تستعمل الأمم المتحدة إمكاننا السياسي والتنظيمي والتقني بغية إجراء حوار دولي مستمر للمناقشة الشاملة للمشاكل الإقليمية واستغلال إمكان مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى من أجل تلك الأغراض.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد الأوغندي أود أن أهنئ الرئيس والأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابهم لتوجيه عمل اللجنة. يمكنهم أن يعولوا على تأييدنا وتعاوننا الكاملين. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به نيبال باسم أقل البلدان نموا، والبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

وفي الختام، يتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في التصرف بصورة جماعية وفي الالتزام التام بعدم الانتشار النووي وبتزع السلاح النووي ومعالجة جميع تلك الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ووفدي على استعداد للعمل في اللجنة بصورة بناءة. ونتطلع إلى إسهامها الفعال في التوصل إلى نتائج محددة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة نحو تحقيق أهدافنا المشتركة في السلام العالمي والأمن العالمي.

السيد سومداه (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

اسمحوا لي أولاً أن أتقدم، بالنيابة عن وفد بور كينا فاسو، إلى الرئيس بخالص التهئة على انتخابه لقيادة عمل اللجنة الأولى. وبحكم تجربته الكبيرة في القضايا الدولية وخصاله الشخصية نحن متأكدون من أن عملنا سيكفل بالنجاح. ويمكنه أن يتأكد من تعاون وفدي ودعمه الكامل. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية.

إن نزع السلاح وتوفير الأمن هما اليوم في صميم شواغل المجتمع الدولي، الذي يكرس يومياً لهذه المسألة جهوداً لا تكل. وبؤر الصراع الساخنة العديدة التي يتسم بها العالم وانتشار الأسلحة من جميع الأنواع أسباب موضوعية لهذا النشاط المكثف. ولهذا السبب تحظى المسائل التي تناقش في هذه اللجنة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بأهمية رئيسية لبقاء الإنسانية. ولذا يجب علينا أن نعمل بدون كلل لتحقيق نتائج تتناسب مع هذه التحديات.

لقد اتسمت السنوات العشر الماضية بعدم إحراز تقدم ملحوظ في مجال نزع السلاح. وبينما يصارع مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح من أجل الاتفاق على برنامج عمل وجدول أعمال، يشهد العالم عدم احترام نزع سلاح هام معين، واستمرار التجارب النووية وتكديس

المجلس لتناول عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. واتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) كان خطوة هامة في ذلك الاتجاه. إن عقوداً كثيرة من المحادثات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين قد مرت دون نتائج مرضية. من الحتمي التعجيل بعملية مشاركة الدول النووية لتحقيق نزع السلاح الكامل. يدعو وفد بلدي إلى إبداء الإرادة والالتزام السياسيين من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق الريادة في هذه المسألة. ولذلك، ترحب أوغندا بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠١٠ بشأن الأمن النووي وتؤيد هذه الدعوة.

إن بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضاً باسم معاهدة بليندابا، في ١٥ تموز/يوليه من هذا العام يشهد على تصميم أفريقيا فيما يتعلق بهذا الأمر. إننا نؤيد تأييداً كاملاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظراً إلى أنها ترمي إلى حظر جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات للأغراض العسكرية أو المدنية.

ورغم أن الأسلحة التقليدية ليس لديها القوة التدميرية التي للأسلحة النووية، فإننا شاهدنا ما ألحقته هذه الأسلحة من أهوال ودمار في العديد من أجزاء العالم. فآثار استعمال الأسلحة الصغيرة، في أماكن مثل الصومال، بصفتها الأسلحة المفضلة في التمرد وأعمال القرصنة تزعزع استقرار المنطقة والسلم والأمن الدوليين. وهناك حاجة ملحة إلى تنشيط الجهود لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويساورنا القلق أيضاً حيال التخلص من النفايات السامة قبالة سواحل بعض الدول الأفريقية، مما له آثار كارثية على البيئة. وهناك خطر حقيقي من وقوع هذه النفايات السامة في أيدي الإرهابيين. ومن الضروري أن يقوم المجتمع الدولي باستعمال الأدوات المتاحة له للقضاء على هذه الممارسة المؤذية للتخلص من النفايات السامة.

الانتشار النوويين. ويحث وفدي المناطق الأخرى على أن تحذو حذوها.

وما زالت بوركينا فاسو على اقتناع بأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ينبغي أن يستندا إلى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي: عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع سلاح الترسانات النووية وحق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية، وفقا للالتزامات بما بعد الانتشار. وتود بوركينا فاسو بصفتها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تشيد بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة المنتهية ولايته، على عمله الرائع كرئيس للوكالة. ونتمنى كل النجاح لخلفه، السيد يوكيا أمانو. ونكرر أيضا دعوتنا إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسرعة.

وفيما يتعلق بالحشد الكبير للمجتمع الدولي بخصوص الأسلحة النووية، يود وفدي أن يدعو أيضا إلى إبداء العزم نفسه في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتكديس هذه الأسلحة وتداولها الجامح معروفة تماما. وإلى جانب العدد الكبير من القتلى الذي تسببه، لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استعمالها يغذيان الصراعات المسلحة والشبكات الإرهابية ويضعان العوائق أمام الجهود الإنسانية وبناء السلام، وبذا يبطئان التنمية المستدامة ويجعلان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اليوم أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

ويعاني غرب أفريقيا من هذا بدرجة كبيرة. ورغم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لديها منذ عام ٢٠٠٦ اتفاقيتها بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة،

الأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة. وكانت هذه المؤشرات التي تثير القلق هي بالتأكيد السبب فيما اعتري آلية نزع السلاح من شلل خلال هذه الفترة الطويلة وانتهت إلى جعل المجتمع الدولي يشك في قدرة الدول على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

ولحسن الحظ، كان هناك في عام ٢٠٠٩ زخم جديد بشأن مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونلاحظ التالي: البيان الرسمي لرئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الصادر في براغ في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن التزام بلاده بالسعي من أجل إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية؛ إبرام اتفاق في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بين رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يهدف إلى خفض مخزونات كل منهما من الأسلحة النووية؛ النداء الذي وجهه الأمين العام بان كي مون، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ خلال الاحتفال باليوم الدولي للسلام، إلى الدول من أجل التركيز على نزع السلاح وعدم الانتشار النووي؛ عقد مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، برئاسة الولايات المتحدة (انظر S/PV.6191)؛ عقد اجتماع علني مفتوح، في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في إطار الاستعراض الشامل لتنفيذ ذلك القرار.

ويشيد وفدي بهذه الدينامية الجديدة وكذلك بالتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ويأمل وفدي أن تقوم هاتان الهيئتان باستعراض المشاكل الرئيسية مثل المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن المجدي أيضا التشديد على بدء نفاذ معاهدة بيلندابا، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي تهدف إلى إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما يؤكد عزم أفريقيا على الإسهام في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم

وهي تدرك أهمية ذلك. ولهذا السبب، يكرر بلدي إبداء استعداداه للمساهمة في دعم بناء عالم قوامه السلام والعدالة.

السيد سولون - روميرو (دولة بوليفيا المتعددة

القوميات) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن أحر تهانينا ومشاعرنا بالرضا لرؤية عضو من منطقة أمريكا الجنوبية يترأس أعمال اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والستين. وإننا لواثقون بأننا سنحرز أهدافنا بفضل قيادة السفير كانسيلا.

يؤيد وفد بوليفيا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

دستور بوليفيا الجديد المصادق عليه في هذه السنة ينص على ما يلي:

”بوليفيا دولة مسالمة تسعى إلى النهوض بثقافة السلام والحق في السلام، وإلى النهوض بالتعاون بين شعوب المنطقة وشعوب العالم ...

”بوليفيا ترفض كل حروب العدوان كأداة لتسوية التزاغات والصراعات بين الدول وتحفظ بالحق في الدفاع عن النفس في حالة تعرضها لعدوان يهدد استقلال الدولة وسلامتها.

”إن إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي البوليفية محظور“.

وتولي دولة بوليفيا المتعددة القوميات أقصى أهمية لترع السلاح النووي. وإننا نؤمن بأن التصفية الكاملة لهذه الأسلحة حتمية؛ فهذه الأسلحة لن تؤدي إلا إلى إلحاق أذى دائم بالبشرية وبأمننا الأرض. وحقيقة أن البلدان الخمسة المالكة لأكثر عدد من الرؤوس الحربية النووية هي أيضا الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن في العالم تمثل تناقضا فعليا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فإن الظاهرة قد اتخذت نطاقا أوسع وتحتاج إلى دعم قوي من المجتمع الدولي بأسره. ولذلك يأمل وفدي أن يرى في أقرب وقت ممكن نجاح الجهود الجارية لوضع معاهدة دولية ملزمة قانونيا لتنظيم التجارة في تلك الأسلحة.

وكثيرا ما قلنا إن محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتطلب موارد ضخمة، الأمر الذي يتجاوز حدود قدرة دولنا التي تضطر يوميا إلى مواجهة الاحتياجات الآنية لسكانها. لذلك يحث وفدي المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساعدتها على التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية الهامة. ويجدر التنويه أيضا بالحاجة إلى دعم المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ومن بينها مركز لومي، بتوغو، الذي تشمل أنشطته في الميدان التدريب ورفع الوعي والدعوة في المقام الأول إلى النهوض بترع السلاح الإقليمي.

وينبغي لنا أن نغتنم الفرصة التاريخية هذه، فرصة هبوب الرياح الجديدة المبشرة بالخير في أروقة نزع السلاح في سبيل الدفع بعملية نزع السلاح قدما. وهنا ينبغي أن يستمر إيلاء الأولوية لتصديق جميع الدول الأعضاء وتنفيذها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب واتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي العمل على تحقيق ذلك تظل الأمم المتحدة المحفل الأمثل.

بوركينيا فاسو طرف في المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية المبرمة في ميدان نزع السلاح، وقد دأبت رغم افتقارها إلى الموارد على تنفيذها. وتضطلع بوركينيا فاسو بهمة بدور الميسر للتخفيف من الأزمات العديدة في قارتنا - بما فيها الأزمات في توغو وكوت ديفوار ومؤخرا في غينيا -

لقد كانت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رائدا في تنفيذ تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ولقد لمسنا فوائد بناء مناخ من السلام وتعزيز الديمقراطية بالشفافية والحوار فيما بين بلدان نصف الكرة الغربي. لكن سحبا قائمة ما فتئت تتجمع في سماء أمريكا الجنوبية، مهددة السلام الإقليمي، بإنشاء الولايات المتحدة سبع قواعد عسكرية في أراضي كولومبيا. فهذا يهيئ مناخا من انعدام الأمن يهدد المنطقة. وإن بوليفيا وبلدانا أخرى كثيرة من المنطقة ترفض بحزم وجود القواعد العسكرية الأجنبية في أراضي أي عضو من أعضاء المنطقة. وفي القرن الحادي والعشرين هذا لم يعد مقبولا أن تشهد منطقة سلام، مثل أمريكا اللاتينية، انتشار قوات عسكرية أجنبية لا تفيد إلا في إثارة القلق والتوتر في جميع بلدان المنطقة. ومن الأمور الجوهرية أن تقوم كل الدول بتبليغ البلدان الأخرى باتفاقاتنا الدفاعية وتسجيل تلك الاتفاقات معها من أجل توفير الشفافية والضمانات للبلدان الأخرى كافة.

وبوليفيا، باعتبارها بلدا عانى من آثار الألغام المزروعة في منطقة الحدود، فإنها تدعم الجهود الإنسانية الدولية الرامية إلى حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد. ويحدونا الأمل أن تقي الدول المعنية بالتزاماتها الدولية بموجب إطار عمل اتفاقية أوتاوا. وبوليفيا، علاوة على ذلك وبصفتها دولة موقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، تنضم إلى سائر المجتمع الدولي في دعوته إلى الإزالة التامة للقنابل العنقودية التي تتسبب في أذى عشوائي للسكان المدنيين.

ثمة مسائل كثيرة متعلقة بترع السلاح تنتظر الحل النهائي الذي يوفر الأمن لمستقبل شعوبنا. وفي ذلك الصدد تؤكد بوليفيا مجددا التزامها الصريح ببذل كل جهد ممكن دعما لترع السلاح ومنع الانتشار النووي.

إن الأمن لا يمكن ضمانه بنشر وامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وأفضل مساهمة يمكن لدول العالم أن تقدمها لمنع انتشار الأسلحة النووية تكمن في البدء في تفكيك المئات والآلاف من الرؤوس الحربية النووية التي ما زالت في حوزتها. ومن المستحيل المناداة بمنع الانتشار ونزع السلاح النووي من دون أن يقوم المرء أولا بتفكيك آلاف الرؤوس الحربية النووية التي بحوزته. ومن الضروري الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بل والذهاب إلى ما هو أبعد في تنفيذها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وذلك يجب أن يكون التزام الدول الأعضاء، لا سيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

التحرك صوب إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر جوهري. ويجب على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تعرب عن استعدادها للانضمام إلى تلك المعاهدة.

ورغم الأزمة الاقتصادية الأكثر شدة أثناء الـ ٧٠ سنة الماضية يستمر إنفاق مليوني دولار على الدفاع كل دقيقة: إذ يجري صرف أكثر من ١,٢ ترليون دولار كل سنة. وهذه الحالة وصمة عار في جبين الإنسانية في ضوء الجوع والفقر اللذين يعاني منهما بلايين الناس في العالم.

إن الاتجار بالأسلحة المحظور وغير الخاضع للضوابط يذكي لهيب الصراعات وينتهك حقوق الإنسان ويخرق القانون الإنساني الدولي ويتسبب في خلق وزيادة تفاقم أوضاع مشحونة بالعنف في كل أنحاء العالم. وإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تساند برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرى من الملح الاتفاق على معاهدة ملزمة قانونا بشأن دمع وتعقب الأسلحة.

إسهامات البلدان في عدم الانتشار النووي، وذكروا أن الدول يجب أن تكون في طليعة ذلك وأن تكون في سلوكها مثلاً يحتذى به العالم. وهذا ينطبق كلياً على سياسات أوزبكستان المتعلقة بعدم الانتشار، التي تشغل المركز الطليعي في منطقة آسيا الوسطى وعلى الصعيد العالمي.

إن مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وكان أول من أعلنها رئيس جمهورية أوزبكستان في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بدأت تؤتي ثمارها بفضل جهود جميع البلدان والمنظمات الدولية المهمة التي تعمل على تحقيق المصالح العليا لكل دولة في المنطقة، وبفضل التعاون النشط والفعال جداً والبناء من جميع البلدان في آسيا الوسطى. ومنطقتنا واحدة من المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية في العالم، والمنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي. وهي متاخمة على نحو مباشر لدولتين حائزتين للأسلحة النووية. ولقد دخلت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز التنفيذ في ٢١ آذار/مارس من هذا العام. وحصل ذلك الحدث الهام عقب التصديق على هذه الوثيقة من جميع الأطراف فيها. وليس للمعاهدة تاريخ لانتهاء مفعولها.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مسألة هامة خصوصاً في عملية تعزيز الأمن الدولي. وتاريخ المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدأ خلال الحرب الباردة، عندما جعلت التكنولوجيا الزائدة التطور من الأهمية بمكان بحث احتمال نشوب حرب نووية وما ينتج عنها من نتائج. ونتيجة لما لا حصر له من مؤتمرات مواضيعية، وموائد مستديرة، ومذكرات تحليلية، ورسم حالات نموذجية، كان هناك اعتراف من كلا جانبي المحيط باستحالة وجود أحياء في حرب نووية. وأصبحت المناطق الخالية من الأسلحة

السيد أسكاروف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب بالسفير كانسيلا رئيساً للجنة الأولى، وأن أشارك في التهاني الموجهة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأعرب عن الأمل في أن تتكامل النتائج التي سيسفر عنها العمل في هذه الدورة بالنجاح.

إن الجهود المتعددة الأوجه التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز النظام القضائي القائم في هذا المجال وكفالة تنفيذه بفعالية ما فتئت من الأولويات الرئيسية في عمل الأمم المتحدة منذ إنشائها. وأخذت هذه الجهود تصبح الآن هامة بصفة خاصة نظراً للأهمية التي تتصف بها التكنولوجيات الحديثة وقدرة عشرات الدول في جميع أنحاء العالم على استعمال هذه التكنولوجيات وزيادة تطويرها.

في السنة العاشرة من الألفية الثالثة، بات التطور البشري على وشك أن يشكل تحدياً لعدة جوانب من حياة وأنشطة الدول والناس. ونحن نشهد ذلك على سبيل المثال في التحديات التي يشكلها تغير المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية غير المسبوقة، وتزايد النقص في الموارد، من جملة أمور أخرى.

ثمّة حدثان هامين يتصفان ببعده دولي يجري التخطيط لهما للعام المقبل: مؤتمر قمة الأمن النووي على الصعيد العالمي الذي سينعقد في واشنطن دي سي، والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الذي سينعقد في نيويورك. وتعتبر أغلبية الدول أن كلا المؤتمرين ينبغي أن يتصفا بأهمية ونطاق تاريخيين، وأن يكفلا نقلة نوعية أساسية من حيث التعاون الكامل على تعزيز الأمن العالمي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الإسهام الفعال لبلدي في عدم الانتشار النووي. لقد أشار العديدون هنا إلى

مواجهة الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. وهنا، فإن لمنطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية تأثيراً إيجابياً على دول المنطقة عن طريق تمكينها من استعمال قدرتها البناءة على معالجة مسائل إنمائية هامة من خلال بناء المؤسسات وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في القانون الدولي.

وأهمية مبادرة رئيس أوزبكستان، إسلام أ. كاريموف، تتعلق بالأهمية الجغرافية الاستراتيجية المتنامية لآسيا الوسطى، بما لديها من موارد طبيعية ومعدنية وطاقوية وبشرية غنية وغيرها من الموارد، حيث تحدث فيها مواجهات بين المصالح الجيوسياسية والاستراتيجية للعديد من دول العالم الرئيسية. ونحن نؤيد إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم، حيث أن لدينا اقتناعاً راسخاً بأن هذا العمل المنسق والنبيل الذي يقوم به المجتمع الدولي من شأنه أن يعزز الأمن الإقليمي والدولي.

بالإضافة إلى ذلك، وكما ورد في بيان رئيس جمهورية أوزبكستان في المؤتمر الدولي المعني بآسيا الوسطى بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي انعقد في طشقند عام ١٩٩٧، فإن أي قرار سياسي أو إجراء مشترك بين الدول لا يسعه أن يكون ذا جدوى إلا إذا كان تنفيذه يشمل مشاكل اجتماعية ويكفل حياة كريمة للأفراد والمجتمع. والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ليست استثناء. فما الذي بإمكانها أن تقدم إلى الشعب تحديداً؟ أهم شيء هو إسهامها في كفالة التنمية السليمة والمستدامة.

في فترات سابقة، تمكنت البشرية والمجتمع الدولي من إيجاد حلول حكيمة للمشاكل الصعبة التي كانت قائمة حينها. وعلى مدى السنوات الـ ٦٠ الماضية، قام المجتمع الدولي كل ١٠ أو ١٥ سنة بالتوقيع على معاهدات هامة

النووية إحدى الوسائل لتقييد انتشار الأسلحة النووية والتغلب على الأخطار القائمة والمحتملة الناجمة عن كارثة نووية، في سياق توقعات بأن الأمن النووي بعد الحرب الباردة هو أحد أهم المشاكل في العقود المقبلة.

والمهم أن توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية يجري برعاية الأمم المتحدة. وليس أقل أهمية أن الأمم المتحدة تفعل كل ما تستطيعه لتعزيز إشراك دول غير حائزة للأسلحة النووية في هذه العملية. وهذه المناشدة استجابت لها أوزبكستان بسرعة عن طريق طرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، والتأكيد بالتالي على الترابط بين الأمن العالمي والإقليمي والوطني وعدم قابلية انفكاكه. ولقد أصبحت مبادرة آسيا الوسطى ممكنة بفضل الدراسة المتأنيبة للتجربة الدولية في مجال عدم الانتشار وتحديد دور المبادرة في تعزيز الأمن العالمي. وحظيت مبادرة جمهورية أوزبكستان بدعم كامل من الدول المجاورة تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، حسبما يرد في إعلان ألماتي الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٧.

وتعتمد التنمية المستدامة لمنطقة آسيا الوسطى إلى حد كبير على فهم صحيح لطبيعة الأخطار القائمة والحاجة الملحة إلى تحديد مصادرها وما لديها من صلات. والمهم من ضمن هذه الأخطار بصورة خاصة ذلك الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فآسيا الوسطى واحدة من المناطق الأكثر كثافة سكانية في العالم، حيث يتكشف وجود السكان في واحات هشة من كل النواحي وعرضة للكوارث الطبيعية بأنواعها العديدة.

وتدرك جميع بلدان منطقتنا هذا الأمر وتتخذ إجراءات وقائية لتجنب الظروف التي من شأنها أن تحملنا على تركيز جهودنا ليس على كفالة التنمية المستدامة أو حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، وإنما على

وتاريخية تشكل اليوم أسس الأمن الدولي، بما في ذلك عدم الانتشار النووي. وأود أن أعرب عن الأمل في أن يصبح العام المقبل أيضاً عاماً تاريخياً من حيث قدرتنا على العمل بعضنا مع بعض بغية المشاركة معاً في تطوير وتنفيذ النظام الدولي لعدم الانتشار.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة إلى الجزء المواضيعي من عملنا، الذي يبدأ يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أبلغ الوفود الراغبة في طلب الكلمة حول أية مجموعة من المجموعات المواضيعية بأن الأمانة العامة ستنشئ قوائم غير رسمية للمتكلمين بشأن كل مجموعة. وبطبيعة الحال، فإن الطلبات المتعلقة بالمداخلات سيجري كذلك تلقيها مباشرة داخل القاعة في كل يوم بذاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.